

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٣ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة مطروح

للعام المالى ٢٠٠٩

### رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٧٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛  
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة مطروح جلسة ٢٠٠٨/١١/٢٠ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٩ ؛  
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١/٦ ؛

### قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة مطروح عن العام المالى ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج (فقط أربعمئة ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٣٩٧٢٣٧ ج (فقط ثلاثمئة وسبعة وتسعون ألفاً ومائتان وسبعة وثلاثون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٢٧٦٣ ج (فقط ألفان وسبعمائة وثلاثة وستون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/١/٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى